«المحاسبة» يشارك في اجتماع أممي لقيادات الأجهزة العليا للرقابة

6

في رده على سؤال النائب طلال الجلال

الجراح: مشروع بقانون بزيادة رسوم رخص قيادة الوافدين إلى 500 دينار وترخيص السيارة 300 دينار

الشيخ خالد الجراح

ربيع سكر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أن الوزارة أعدت حزمة من المشاريع بقوانين للحد من الازمات المرورية وأحالتها الى الفتوى والتشريع لمراجعتها ومن ثم إحالتها لمجلس الأمة لاقرارها ومنها مشروع قانون بفرض زيادة رسوم اصدار وتجديد رخص السوق التي يستصدرها الوافدون، بحيث يكون رسم إصدار رخص قيادة الوافد المرة الأولى 500 دينار، فيما يصل رسم التجديد إلى 50 دينارا تدفع عن كل سنة، وزيادة رسوم الترخيص والتجديد المفروضة على المركبات التي يمتلكها الوافدون برفع رسم الترخيص أو نقل الملكية إلى 300 دينار، ورسم التجديد إلى 100 دينار سنويا للسيارة الأولى، يزداد إلى 500 دينار رسم ترخيص، و300 دينار لنقل الملكية عند امتلاك سيارة ثانية. وقال الجراح ردا على سؤال النائب طلال الجلال وحصلت عليه « الوسط » : انه يتم العمل على وضع تشريع قانوني بفرض رسوم على بعض الطرق السريعة وداخل المدينة لتقنين استخدامها، وتم اعداد مشروع بقانون بتغليظ العقوبات بقانون المرور في ما يتعلق بالمخالفات الجسيمة، ولاسيما مخالفات السرعة، والإشارة الحمراء، والاستهتار والرعونة، والسير على اكتاف الطرق وغيرها، وتم اعتماد وقف إصدار تراخيص الأجرة الجوالة وذلك لكثرة أعدادها، ولإعادة دراسة هذا النشاط، اضافة الى مشاريع الخصخصة (الفحص الفني – عدادات الانتظار – رفع وسحب وايواء المركبات – رفع مستوى الخدمات للجمهور). وجاء نص رد الوزير الجراح كالتالي : ان وزارة الداخلية تتخذ عددا من الإجراءات لحل المشكلة المرورية، تتمثل في جوانب عدة عبارة عن الآتي: أولا – الجانب التنظيمي والقانوني:

1 – المساهمة في إصدار القانون رقم (115 /2014) بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري، للقيام بمهام التخطيط والتجهيز والتنفيذ والصيانة والمتابعة لجميع مشاريع الطرق السريعة والرئيسية والنقل بكافة أنواعه.

2 – تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1426) الصادر في أكتوبر 2010 في شأن تنفيذ مشروع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل، والذي كلف جميع الجهات المعنية باستكمال المخططات الكفيلة بتنفيذها، ولتحقيق أهدافها الأساسية، حيث تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ الجزء الذي من جانبها ضمن 3 مشاريع هي:

أ – مشروع الخطوات التنفيذية الاستراتيجية.

صورة من رد وزير الداخلية

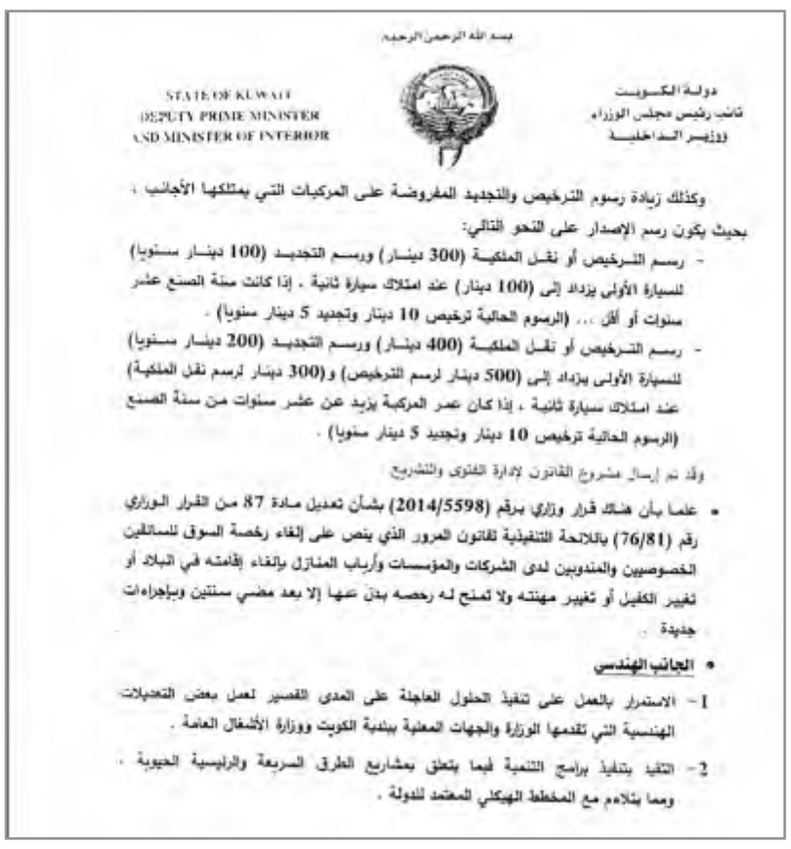

جانب آخر من رد الوزير الجراح

- العمل على إعداد مشروع بقانون بفرض رسوم على بعض الطرق السريعة وداخل المدينة لتقنين استخدامها
- 300 دينار للترخيص أو نقل الملكية لسيارة الوافد و100 للتجديد سنويا إذا كانت سنة صنع السيارة 10 سنوات أو أقل
- 400 دينار للترخيص أو نقل الملكية و200 للتجديد سنويا إذا زادت سنة الصنع على 10 أعوام
- إعداد مشروع بقانون بتغليظ العقوبات بقانون المرور في ما يتعلق بالمخالفات الجسيمة

ب – مشروع رفع مستوى أداء كفاءة شبكة الطرق.

ت – مشاريع الخصخصة (الفحص الفني – عدادات الانتظار – رفع وسحب وايواء المركبات – رفع مستوى الخدمات للجمهور).

3 – تنفيذ المرسوم الأميري رقم (255 /2008) في شأن: تحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، بما فيها الخطط الزمنية لإنشاء شبكات الطرق والمدن الجديدة واللامركزية للخدمات والحد من إعداد المركبات السنوية.

4 – العمل على وضع تشريع قانوني بفرض رسوم على بعض الطرق السريعة وداخل المدينة لتقنين استخدامها.

5 – تغليظ العقوبات بقانون المرور في ما يتعلق بالمخالفات الجسيمة، ولاسيما مخالفات السرعة، والإشارة الحمراء، والاستهتار والرعونة، والسير على اكتاف الطرق وغيرها، وقد تمت إحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (67/76) في شأن المرور، لاتخاذ اللازم حياله تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

6 – تعديل القرارات الوزارية الخاصة بمنح رخص السوق للوافدين، للحد من الازدحام المروري.

7 – المطالبة بتطبيق نظام تفاوت الوقت بين دخول وخروج طلبة المدارس والجامعات والمعاهد ودخول الموظفين وخروجهم، فإن النظام الحالي لا يساعد في توزيع الحركة المرورية في أوقات الذروة، علما بأن اختلاف أوقات الدخول في بعض الوزارات حاليا لا يساعد كثيرا ما لم يتم تغيير وقت دخول طلبة الجامعات والمعاهد إلى الساعة 9 صباحا، وتغيير أوقات بدء اليوم الدراسي بوزارة التربية.

8 – المطالبة بزيادة رسوم التأمينات خاصة على حديثي القيادة وربطها بالمخالفات (سلوكيات الفرد) بنظام النقاط.

9 – اعتماد وقف إصدار تراخيص الأجرة الجوالة وذلك لكثرة أعدادها، ولإعادة دراسة هذا النشاط.

10 – تم إعداد مشروع قانون بفرض زيادة الرسوم للاصدار والتجديد المفروضة على رخص السوق التي يستصدرها الأجانب، بحيث يكون رسم إصدار رخص قيادة الوافد المرة الأولى 500 دينار، فيما يصل رسم التجديد إلى 50 دينارا تدفع عن كل سنة، علما بأنه وفقا للائحة الرسوم المقررة حاليا على إصدار رخص الوافدين، يبلغ رسم الإصدارات الجديدة 10 دنانير، في حين يتم دفع دينار عند التجديد سنويا.

واستثنى مشروع القانون من ذلك السائقين المدرجين تحت المادة رقم (20) من قانون الإقامة (سائقو المنازل) وكذلك زيادة رسوم الترخيص والتجديد المفروضة على المركبات التي يمتلكها الأجانب بحيث يكون رسم الإصدار على النحو التالي:

– رفع رسم الترخيص أو نقل الملكية إلى 300 دينار، ورسم التجديد إلى 100 دينار سنويا للسيارة الأولى، وكذلك على السيارة الثانية، إذا كانت سنة الصنع 10 سنوات أو أقل، (الرسوم الحالية ترخيص 10 دنانير وتجديد 5 دنانير سنويا).

– رفع رسم الترخيص أو نقل الملكية إلى 400 دينار، ورسم التجديد إلى 200 دينار سنويا، للسيارة الأولى يزداد إلى 500 دينار رسم ترخيص، و300 دينار لنقل الملكية عند امتلاك سيارة ثانية، إذا كان عمر المركبة يزيد على 10 سنوات من سنة الصنع. وقد ارسلت وزارة الداخلية هذا المشروع بقانون إلى إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء. علما بأن هناك قرارا وزاريا، ينص على إلغاء رخصة السوق للسائقين الخصوصيين والمندوبين لدى الشركات والمؤسسات وأرباب المنازل بإلغاء إقامته في البلاد أو تغيير الكفيل أو تغيير مهنته، ولا تمنح له رخصة بدلا منها إلا بعد مضي سنتين وبإجراءات جديدة. ثانيا – الجانب الهندسي:

1 – الاستمرار بالعمل على تنفيذ الحلول العاجلة على المدى القصير لعمل بعض التعديلات الهندسية، التي تقدمها الوزارة والجهات المعنية ببلدية الكويت ووزارة الأشغال العامة.

2 – التقيد بتنفيذ برامج التنمية في ما يتعلق بمشاريع الطرق السريعة والرئيسية الحيوية، ومما يتلاءم مع المخطط الهيكلي المعتمد للدولة.

3 – الإسراع في تنفيذ مشروع المترو داخل المنطقة الحضارية بدءا من المرحلة الأولى بين منطقة السالمية والمدينة والوصول للمرحلة الأخرى لربط المدينة بالمحافظات الأخرى.

4 – دعم مشاريع أنظمة (إدارة النقل المرور) الذكية لرفع كفاءة شبكة الطرق بزيادة الميزانية المخصصة حاليا لهذه الأنظمة ومنها على سبيل المثال:

أ – نظام تطوير غرفة التحكم المركزي بالإشارات الضوئية على مستوى دول الكويت، حيث تم الانتهاء من مشروع تحويل نظام التحكم بالإشارات من أي نقل البرامج من الطرق إلى التقاطعات وهي المحاكاة الفعلية لحركة المرور من خلال المنظمات والتقاطعات الذكية وربطها بغرفة التحكم، بالإضافة إلى أن مشروع استحداث أنظمة للتحكم في الدخول للطرق السريعة كان ضمن خطة التنمية، وتم تحويله إلى المشاريع التشغيلية بالوزارة.

ب – نظام المراقبة المرورية (تم تركيب عدد 79 كاميرا من المدينة إلى الدائري السادس وسيتم تركيب عدد 100 كاميرا إضافية) كما أنها تستخدم في تسجيل أنواع أخرى من المخالفات (ممنوع الوقف – عرقلة حركة السير – الصعود على الأرصفة – حزام الامان – الخطوطة الأرضية – استخدام الهاتف النقال) وخصوصا داخل المناطق المزدحمة، مثل الأسواق وداخل مدينة الكويت.

ت – نظام رسائل متغيرة حيث يوجد في الوقت الحالي عدد 21 لوحة موزعة بشبكة الطرق، كما تمت إضافة وتركيب عدد 20 لوحة إضافية سيتم تشغيلها قريبا.

ث – نظام الأولوية: سيارات الطوارئ والإسعاف والمطافئ علما أن هناك حاليا نظام أولوية خاصا بالدوريات، وقد تمت تهيئة 250 تقاطعا للعمل بهذا النظام.

ثالثا – الجانب التعليمي والتوعوي:

1 – دعم مقرر المرور بمناهج وزارة التربية، وأن يكون إلزاميا بالثانوية (علما أن المقرر يدرس حاليا اختياريا) إضافة إلى زيادة التوعية الدراسية في ما يتعلق بالجانب المروري مع جميع المراحل الدراسية.

2 – استمرار التوعية المجتمعية عن مشكلة المرور في جميع القطاعات والمساهمة مع الوزارة في عمل برامج توعية وغير نمطية لمناقشة الجمهور ومخاطبة أكبر شريحة من المجتمع لاسيما الشباب منها وبما يتلاءم مع ما جاء من توصيات تفصيلية بهذا المجال في الاستراتيجية الوطنية للنقل والمعتمدة من مجلس الوزراء الموقر.

3 – المطالبة بإنشاء قنوات إذاعية مرورية مستقلة لنقل ما يحدث بالطريق من حوادث أو ازدحامات مرورية وخصوصا أوقات الذروة.

الصالح: مبيعات شركة مطاحن الدقيق والمخابز انخفضت بقيمة 54 مليون دينار

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح أن الهيئة العامة للاستثمار أكدت أن انخفاض مبيعات شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية لم يتعد 3 في المئة في عام 2016 في حين بلغ الانخفاض في مبيعات الشركة الكويتية للتموين التابعة 18 في المئة من نفس العام ليصل اجمالي انخفاض المبيعات الى نحو 54 مليون دينار. وقال الصالح في رده على سؤال النائب سعد الخنفور: ان النتائج المتعلقة بشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية عام 2016 والتي أظهرت تراجعا بنحو 54 مليون دينار ما نسبته 12 في المئة، وأن رئيس مجلس الإدارة لشركة المطاحن صرح بأن مبيعات الشركة بلغت 400.7 مليون دينار مقابل 454.7 مليونا.

وعن أسباب التراجع أوضح الصالح أن الشركة كانت على معرفة بحدوث التراجع وتوقعته قبل نهاية السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016، لأن الأسباب المؤدية لذلك كانت واضحة وموضوعية، وهي على النحو التالي: تراجع مبيعات الشركة المشار اليها في البيانات المالية المجمعة لعام 2016، يعود الى تراجع مبيعات الشركة التابعة وهي الشركة الكويتية للتموين.

وأضاف : بالرغم من الركود العالمي وتراجع مؤشرات البيع والشراء في جميع دول العالم عموما لعام 2016، فإن تراجع مبيعات شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية لم يتجاوز 3 في المئة، ما يعادل 4.890.581 دينارا، وذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية للحبوب، وكذلك لتخفيضنا سعر زيت الذرة المخصص للبطاقة التموينية بهدف المشاركة في خفض الدعم الحكومي الذي أسهم في تخفيض دعم الزيت بنسبة 8 في المئة.

وتابع الصالح : أما الانخفاض في مبيعات الشركة الكويتية للتموين فقد كان بنسبة 18 في المئة، ما يعادل 49.009.693 دينارا منها 21.793.404 دنانير بسبب انخفاض عدد المستفيدين من المواد الانشائية، وانخفاض الكميات المصروفة، وخروج جبن الكاسات من البطاقة التموينية، ومنها مبلغ 27.306.653 دينارا هو الوفر والتخفيض الذي شهده الدعم الحكومي عام 2016 نتيجة انخفاض في الأسعار العالمية للحبوب الذي أدى لانخفاض الدعم بنسبة 17 في المئة، والانخفاض في الأسعار العالمية للحليب البودرة الذي ادى لانخفاض دعم الحليب البودرة بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى نجاح الشركة في التفاوض مع الموردين لتخفيض اسعار الدجاج المدعوم، مما أدى إلى انخفاض دعم الدجاج بنسبة 7 في المئة، ونجاح الشركة في التفاوض مع الموردين لتخفيض سعر معجون الطماطم، مما أدى لانخفاض دعم المعجون بنسبة 3 في المئة.

واشار الصالح الى أنه فيما يخص توزيع منتجات الشركة في الأسواق الكويتية، وهل توزعها الشركة ذاتيا ام توجد شركة خاصة بتوزيع منتجاتها، وهل لدى الشركة وكيل محلي لتسويق المنتجات، نود الإجابة عن الأسئلة على النحو التالي: شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية توزع منتجاتها ذاتيا في الأسواق الكويتية في الجمعيات التعاونية ووزارات الدولة والهيئات الحكومية وبعض أسواق التجزئة، باستثناء اسواق الجملة وبعض اسواق التجزئة يتم توزيع منتجاتها من خلال موزعين ثانويين، وموزع رئيسي معتمد هو مؤسسة فيصل القطامي.

وبين انه منذ اكثر من 20 سنة كان لشركة مطاحن الدقيق اكثر من 4 موزعين، هم المجموعة الخليجية المتحدة، ومؤسسة فيصل القطامي، ومؤسسة الأولوية لتجارة المواد الغذائية، ومؤسسة أبراج الفنطاس، ولكن على مر السنين انسحب الجميع باستثناء مؤسسة القطامي التي استطاعت أن تحقق أهداف الشركة المتزايدة سنة تلو الأخرى، وزيادة الحدود الائتمانية التي تغطي حجم مشترياتهم المتنامية.

وذكر أن الشركة ليس لديها وكيل محلي لتوزيع منتجاتها، وانما لديها موزع معتمد، ولم تتقدم أي شركة اخرى قادرة على استيفاء الشروط والأهداف المطلوبة والمتعاقد عليها مع الموزع الحالي، لافتة الى ان منتجات شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية متاح بيعها في كاونتر ومخابز الشركة للجميع، ولا يقتصر بيعها على الموزع.

ولفت الى انه فيما يتعلق بالأسواق الخارجية التي تسوق الشركة منتجاتها فيها فهي 6 دول: السعودية، والامارات، وقطر، والبحرين، والأردن، والعراق، وللشركة موزعون معتمدون لبيع منتجاتها في الأسواق الخارجية وليس لديها وكلاء وجميعهم موزعون محليون باستثناء موزع الشركة في العراق وهو من الشركات الكويتية لعدم وجود شركات محلية عراقية قادرة على ذلك.

وأوضح أن نسبة مبيعات الشركة في الأسواق الخارجية في عام 2016 تمثل 25 في المئة من اجمالي مبيعات الشركة من الأصناف المماثلة، ونسبة أرباح الشركة من مبيعات التصدير في عام 2016 تمثل 23 في المئة من صافي أرباح الشركة.

وزاد انه فيما يخص نسبة الدعم الحكومي لشركة مطاعن الدقيق والمخابز الكويتية فإن الدعم الحكومي ليس للشركة وانما للمنتجات التي قررت الحكومة دعمها كالطحين بأنواعه والخبز العربي الذي تنتجه شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية. وتابع: في عام 2016 بلغ دعم الطحين والخبز العربي 10 ملايين و721 الف دينار، وفي عام 2015 بلغ الدعم 18 مليونا و487 الف دينار. وأوضحت الهيئة أن انخفاض الدعم الحكومي في عام 2016 يعود الى تكاليف المواد الأولية وزيادة مبيعات التصدير من الطحين، حيث تقوم الشركة عادة باستخدام أرباح الطحين المصدر بتخفيض الدعم الحكومي. وأكد الصالح هيئة الاستثمار اكدت أن الشركة تسعى نوعا إلى معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة، إلا أن هناك ملاحظات تتعلق بسياسات تجارية متعارفا عليها تجاريا ومعتمدة محليا لا تعد من الأخطاء الاجرائية، وأوضحنا للإخوة في ديوان المحاسبة أنه يتعذر على الشركة تنفيذ توصياتهم بهذا النوع من الملاحظات لأنها ستتسبب خسائر الشركة وتعطل طاقاتها الانتاجية، خصوصا في ظل عدم وجود ما يخالفه من تشريعات او معايير واصول محاسبية.

وقال إن الشركة قامت بمعالجة ملاحظات الديوان لعام 2015 باستثناء بعض الملاحظات التي يتطلب علاجها صدور توصيات بين وزارة التجارة والصناعة لكونها تتعلق بأسعار منتجاتها وقرارات الدعم التي لا سلطة للشركة على اتخاذ قرار بشأنها، أما ملاحظات الديوان عن عام 2016 فقامت الشركة بالتعقيب عليها ومازالت بانتظار رد ديوان المحاسبة.

صورة من رد الصالح وهيئة الاستثمار على الخنفور

انس الصالح

سعد الخنفور